



universität
innsbruck



universität
innsbruck



الإعلام وبناء السلام

٢٠٢١

د. محمد وليد صالح

Media and Peace Building

Dr. Mohammed Waleed Salih

2021



الإعلام وبناء السلام

د. محمد وليد صالح

محاضرات برنامج دبلوم مهني بناء السلام وتحويل الصراع

جامعة بغداد/ كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع

الدراسات العليا ٢٠٢٠ / ٢٠٢١

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٦٤٧) لسنة ٢٠٢١

٠٧٠/٤٤٣

ص ٢٨٣ صالح، محمد وليد

الإعلام وبناء السلام، ط/١، د. محمد وليد صالح (بغداد: دار الكوثر للطباعة،
٢٠٢١).

٦٠ صفحة: جداول، ٢٤ سم.

الواصفات: ١- الإعلام والمجتمع / ٢- بناء السلام. أ- العنوان

م.و. ١٦٤٧ / ٢٠٢١

جميع الحقوق محفوظة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو
تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن
خطي مسبق من الناشر.

الطبعة الأولى/ بغداد: دار الكوثر للطباعة/ باب المعظم

رقم الهاتف: 07727274484

محتويات

الصفحة	العنوان
٨	الإعلام وتعزيز التماسك المجتمعي
١٤	الانتخابات.. آلية لبناء السلام
٢٠	وظائف الإعلام ودورها في نبذ خطاب الكراهية والتطرف العنيف
٢٧	التسويق الإعلامي لمفهوم بناء السلام
٣٢	صحافة السلام وتأثيرها في قضايا حقوق الإنسان
٤٤	القيم الاجتماعية لرسالة بناء السلام
٤٨	توثيق الانتهاكات على وفق القانون الدولي الإنساني
٥٣	التربية الإعلامية الرقمية: ضرورة مجتمعية

فريق العمل

ضي مضر غني

عبدالله أحمد درع

صبا محمد علاوي

سعد عبدالحسين إبراهيم

أوس المظفر أحمد عبدالرزاق

أثير معن إبراهيم

حيدر صائب طالب

مقدمة:

إن الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه ضرورية ليس فقط عندما يندلع النزاع، بل وقبل ذلك بوقت طويل بوساطة منع نشوب النزاع ومعالجة أسبابه الجذرية.

ويجب علينا أن نعمل معاً بطريقة أفضل على امتداد مسار السلام، مع التركيز على جميع أبعاد النزاعات.

الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش

يشير مفهوم بناء السلام ضمن منظومة الأمم المتحدة إلى الجهود الرامية من طريق مساعدة البلدان والمناطق في الانتقال من مرحلة الحرب إلى مرحلة السلام، والحد من مخاطر إنزلاق أي بلد في العودة إلى الصراع بوساطة تعزيز القدرات الوطنية لإدارة الصراع، وإرساء أسس السلام والتنمية المستدامة.

ويعد بناء سلام دائم في المجتمعات التي مزقتها الحروب هو من بين أكثر التحديات صعوبة التي واجهت السلم والأمن العالميين، مما يتطلب بناء السلام استمرار الدعم الدولي للجهود الوطنية عبر مجموعة واسعة من الأنشطة - كمرقبة وقف إطلاق النار، وتسريح وإعادة دمج المقاتلين، والمساعدة في عودة

اللاجئين والمشردين؛ والمساعدة في تنظيم ومراقبة الانتخابات لتشكيل حكومة جديدة، ودعم إصلاح قطاع العدالة والأمن؛ وتعزيز حماية حقوق الإنسان، وتعزيز المصالحة بعد وقوع الفظائع الماضية.

ويتضمن بناء السلام بذل الجهود من مجموعة واسعة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك البنك الدولي واللجان الاقتصادية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وجماعات المواطنين المحليين.

وقد لعب بناء السلام دوراً بارزاً في عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وكمبوديا والسلفادور وغواتيمالا وكوسوفو وليبيريا وموزامبيق، وكذلك في أفغانستان وبوروندي والعراق وسيراليون وتيمور الشرقية في الآونة الأخيرة. وكانت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا مثالا على بناء السلام بين الدول.

وبحسب الأمين العام (إن بناء السلام والحفاظ على السلام يتطلبان استراتيجية أكثر تماسكاً عبر منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن "قفزة نوعية" في تمويل الأنشطة التي تمنع اندلاع الصراع وتصعيده واستمراره).

وكلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن اللجنة بالعمل مع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة لتقديم المشورة بشأن الاستراتيجيات المتكاملة المقترحة لبناء السلام بعد الصراع ومرحلة الإنعاش؛ ولحشد الموارد والمساهمة في ضمان استمرار دعم الأنشطة؛ وأيضاً تطوير أفضل الممارسات بما فيها التعاون

مع الجهات السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية الفاعلة، وكذلك الإستباق لتحديات بناء السلام والاستجابة لها، نتج عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، إنشاء لجنة جديدة لبناء السلام، ومن طريق قرارات إنشاء لجنة بناء السلام، المتمثلة بالقرار ١٨٠/٦٠، والقرار ١٦٤٥.

وحددت القرارات أيضاً قيام اللجنة عند الضرورة بتمديد مدة الإهتمام الدولي للبلدان التي خرجت لتوها من الصراع، وتسليط الضوء على الثغرات التي تهدد بتقويض بناء السلام. فيما نصت قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن من طريق إنشاء لجنة بناء السلام على إنشاء صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام التابع إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتعزيزاً لما تقدم استحدثت في قسم علم الاجتماع في كلية الآداب جامعة بغداد، مشروع الدبلوم المهني لدراسات بناء السلام وتحويل الصراع، في العام الدراسي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ بالتعاون مع جامعة انسبروك/ النمسا وجمعية الأمل العراقية.

الإعلام وتعزيز التماسك المجتمعي

يعد الإعلام لغتاً: الإبلاغ، والإفادة، ونقل معلومة لشخص ما وتأكيد درايته بها، أما اصطلاحاً فهو احدى الوسائل أو المؤسسات التجارية التي تتولى مسؤولية نشر الأخبار وايصال المعلومات لأفراد المجتمع، سواء أكانت الربحية أم غير الربحية، أم العامة أم الخاصة أم الرسمية أم غير الرسمية، وتنوعت هذه الوسائل في كونها مرئية أو سمعية أو مقروءة.

أما مفهوم التماسك المجتمعي فيستعمل في وصف الحالات التي يرتبط فيها الأفراد فيما بينهم بروابط اجتماعية وحضارية مشتركة، ومع تصاعد وتيرة الأزمات السياسية المختلفة بعد عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن، التي انعكست على الكثير من الجوانب الحياتية في العراق وأثرت فيها، وبالذات البنية المجتمعية والترابط الذي يجمع بين مكونات هذه البيئة الاجتماعية المتنوعة دينياً وايدولوجياً، في الوقت الذي يمكن استثمار هذا التنوع كصفة تميز بلد العراق، من طريق خطاب إعلامي هادف ومرتزن وموضوعي وحيادي، سواء أكان على المستوى الديني أم السياسي أم التربوي.

فالثقافة والوعي المجتمعي هي نتاج ما تقدمه وسائل الإعلام من محتوى يشمل على مايتبناه من خطاب كراهية أو بناء السلام وتحويل الصراع وادارته، وتظهر

العلاقة بين الإعلام والمجتمع بشكل متداخل وفعال إلى حد كبير وبالتالي فهي تسهم في تأسيس مهم لهذه الثقافة، بوساطة مدى تأثير الخطاب الإعلامي في تعزيز التماسك المجتمعي ووحدته من أجل التصدي لأي محاولات إعلامية مضادة، لكن الواقع يحمل مفهوماً مغايراً لما تتطلبه الحقيقة، إذ إن خطاب التحريض والكراهية يزداد تأثيره في البيئات المأزومة من الناحية الأمنية، لأنه يجد مكانة داعمة ومساندة له، وكان العراق من بين البلدان العربية التي عانت من الأزمات والصراعات المستمرة على مدى تاريخه السياسي الحديث.

ومن أولى التحديات التي واجهها الإعلام العراقي على وجه الخصوص هي كيفية إيصال مفهوم حرية التعبير واحترام الرأي والرأي الآخر، بهدف إيجاد بيئة محمية من الفتن والكراهية والتطرف، إذ أن الإعلام هو سلاح ذو حدين لذا فهو يتطلب مهارة عالية في كيفية توظيفه بالشكل الصحيح، ومراقبة المحتوى الإعلامي المقدم إلى الجمهور، من أجل تقييمه ودراسة تأثيره بدء من مرحلة إعداده ولغاية تأثير رسالته على فئة الجمهور المستهدف.

وعلى الصعيد الإقليمي فقد أسهم الإعلام الذي كانت تبثه بعض القنوات الفضائية في تفاقم الأزمات الإقليمية، من طريق ما تعرضه من برامج وتصريحات غير مسؤولة تعمل على تأجيج الرأي العام والتهيئة لتنامي أسباب الصراع بين دولة وأخرى.

تجربة العراق الإعلامية في تعزيز التماسك المجتمعي

تزامنت مناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠٢١ مع كتابة هذه الورقة كأحد متطلبات دراسة علاقة الإعلام ببناء السلام وإدارة الصراع، إذ وضحت صفحات التواصل الاجتماعي بصور الصحافيين المغيبين، الذين تعرضوا للاغتيال مقابل ممارسة حقهم في حرية التعبير، وهذا المفهوم الذي لازال يعاني من قصر تقبل بعض الشعوب العربية بصورة عامة والشعب العراقي بصورة خاصة، بالنظر لمعنى التعايش بسلام مع من يختلف معنا في الرأي، واصبحت سمة الإقصاء ملازمة لكل من يحاول ان يخوض في هذا المضمار.

ومن جانب آخر فإن ماحملته المدة ما بعد عام ٢٠٠٣ من تغييرات سياسية كان لها الدور الأكبر في تنوع محتوى الإعلام واختلاف أشكاله وتوجهاته واتساع تأثيره في المجتمع، وتعدد القنوات الفضائية التلفزيونية، يوازيه وجود تطور تكنولوجي سريع نحو فضاء جديد شمل على خدمة الانترنت لتسهم بتفعيل دور الإعلام بشكل مضاعف، ولا سيما تنوع الخطاب الإعلامي تنوعاً مشابهاً لمكونات المجتمع العراقي مع اختلاف قوته وتأثيره، لكنه في الغالب لم يكن خطاباً متناغماً مع مايتطلبه التماسك المجتمعي من ائزان وعقلانية في التوجيه، فقد أسهم على نحو خطير في تصعيد وتيرة العنف وخطاب الكراهية في الكثير من المواقف بواسطة القنوات والبرامج والاذاعات، مما دعى الدراما العراقية لأن تأخذ منحى آخر

وتنتهج تقديم أعمال بهذا الخصوص بالنظر لتعزيز التجارب الفردية التي تحسب لصانعيها.

ان نجاح تجربة العراق الإعلامية في تعزيز التماسك المجتمعي، تعتمد على وجود خطط استراتيجية واقعية التنفيذ واضحة الأهداف من المؤسسات الإعلامية الرسمية وغير الرسمية، من جانب آخر تعمل المنظمات غير الحكومية أو المجتمع المدني على إرساء أساس هذا التماسك، بوساطة تنظيم ورشات العمل والبرامج التدريبية في مجال تشكيل الوعي والشعور بالانتماء الوطني، وهذا يقود إلى وضع التساؤل.. ما مدى تأثير هذه الرسالة ما لم يتوافر لها تقديم الدعم من الجهات الإعلامية الرسمية لها، من أجل ادائها بشكل صحيح؟.

متطلبات الخطاب الإعلامي في تعزيز التماسك المجتمعي

١. يعد الخطاب الديني من أكثر وسائل التأثير في المجتمع العراقي، وغالباً ما يكون هذا الخطاب داعياً للتماسك والتناغم بين مكونات المجتمع، إلا انه يحتاج لفعاليات محلية داعمة له على وفق خطط استراتيجية تخص قضية التماسك المجتمعي.

٢. التأكيد على فاعلية الإجراءات الحكومية الرادعة للخطاب السياسي الذي يتنافى مع مبدأ التماسك المجتمعي، وكذلك التصريحات الصحافية المتذبذبة وغير المسؤولة والمنقولة عبر المنابر الإعلامية المختلفة، من دون معرفة مصادرها بأنعكاس هذا التصريحات على واقع المجتمع ووعيه وتفكيره وحركته.
٣. دور الأسرة بوصفها احد ركائز التنشئة الاجتماعية في تعزيز ثقافة خطاب السلام وقبول الاختلاف مع الرأي الآخر والتعايش السلمي، من طريق تبني منظومة برامج إعلامية موجهة لبث هذه الأفكار إلى أفراد المجتمع.
٤. تفعيل دور النخب الاجتماعية المتزنة في خطابها والاستعانة بالخبراء منهم في كيفية صياغة لغة تعزيز التماسك المجتمعي وثقافته.
٥. الاستفادة من تجارب المجتمعات التي عاشت ظروفًا مشابهة وليس من طريق نسخ تجاربها، من اجل توظيفها لكي تناسب خصوصية المجتمع العراقي.
٦. عمل تغطية إعلامية حقيقية لكل مساهمة تهدف الى تعزيز التماسك المجتمعي ، من طريق الحيادية والشفافية في نقل الحقائق كما هي دون تزييف أو تلميع، فضلاً عن نبذ أي خطاب تطرف أو عنف أو تعصب أو عدم مساواة.

المصادر :-

- ندى عمران، خطاب الكراهية.. احاطات وتجارب، دار العالي، ٢٠٢٠.
- حسن الخاقاني، العنف الثقافي: دراسات فكرية، جامعة الكوفة، الطبعة الأولى، ٢٠١٩.
- منار الزبيدي، وسائل الإعلام وتأثيرها على السلم المجتمعي: العراق انموذجاً، ٢٠٢٠
<https://ijnet.org/zh-hans/node/8072>

الانتخابات.. آلية بناء السلام

الحرب والسلام.. جدلية عاشتها البشرية على مر التاريخ - ولم تزل - على الرغم من اختلاف الآراء والتوجهات في تعريف مفهوم السلام تبعاً لتعدد استعمالاته واهدافها، ورصد أسباب بناءه وتوضيحها وكيفية إحلاله وانتهائه، فضلاً عن ارتباط المفهوم عادة بإطار فكري وثقافي معين يكون له أثر كبير في تعريفه وتحديد طبيعته، فيصفه البعض هو "حل الصراع أو تحويله" بهدف بناء السلام من جانب آخر هو غياب الحرب أو الصراع (i).

والياً لم يعد موضوع السلام هو فقط عدم الحرب، بل أصبح للسلام أبعاد عدة ترتبط بها إشكاليات كثيرة، فالعدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية والمشاركة العامة.. وغيرها، كلها تدخل ضمن أبعاد مفهوم السلام المختلفة (ii).

وتعد الانتخابات احدى التطبيقات المهمة للديمقراطية التي بدورها تعد احد اهم ابعاد السلام، والانتخاب هو الوسيلة أو الطريقة التي بموجبها يختار المواطنون الأشخاص الذين يسندون إليهم مهام ممارسة السيادة أو الحكم نيابة عنهم، سواء أكان على مستوى سياسي مثل الانتخابات الرئاسية والتشريعية، أم على مستوى

إداري مثل الانتخابات البلدية والولائية، أم على مستوى المرافق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المختلفة (iii).

وقد نصت المادة الأولى من إعلان الأمم المتحدة بشأن ثقافة السلام على انها مجموعة من القيم والمواقف والتقاليد وانماط السلوك واساليب الحياة تستند إلى (iv):

١. احترام الحياة وانهاء العنف والتشجيع على ممارسة اللاعنف من طريق التربية والحوار والتعاون.

٢. الاحترام الكامل لمبادئ السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للدول، وعدم التدخل في المسائل التي تعد ضمن التخصص المحلي لأي دولة.

٣. الاحترام الكامل لجميع حقوق الانسان والحريات الاساسية وتعزيزها.

٤. احترام وتعزيز المساواة في الحقوق والفرص بين الرجل والمرأة.

إذ ان الانتخابات تمنح المواطنين حق التعبير عن رأيه في اختيار الحاكم وكذلك احترام حقوق الإنسان واعطاء الحريات الكاملة في تبني الاشخاص المرشحين، واعطاء فرص للمرأة في الترشيح والانتخاب، هذا ساهم في تحقيق المساواة والعدالة بين جميع شرائح المجتمع دون تمييز بين عرق أو طائفة من اجل احلال السلام بين مكونات المجتمع.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان في جميع أنحاء المنطقة العربية للعمل على بناء مجتمعات شاملة تنعم بسلام مستدام، من طريق دعم الحوكمة الرشيدة ومنع نشوب الصراعات مع التصدي للتحديات الإنمائية الراهنة في كل بلد على وفق سياقاته الخاصة^(٧).

وشهدت بلدان عربية عدة لحظة مهمة من التغير الديمقراطي تتخذ صوراً وأشكالاً مختلفة، وهناك من اتخذت بالفعل خطوات ملموسة للتصدي لهذا التحول في المنطقة، إذ أُجريت فيها أول انتخابات حرة ونزيهة مع ازدياد مشاركة المرأة، واتخذت خطوات أولية نحو إصلاحات دستورية أو قانونية، وكل هذا تمخض عن نتائج وتجارب متنوعة.

ان التطبيق الفعلي للسلام بوساطة الانتخابات لا يتم إلا اذا كانت "الانتخابات ديمقراطية" تلبي حاجة وطموحات المواطنين كافة عبر التنافس في انتخابات حرة، ويحتل هذا المفهوم عند كثير من الباحثين في النظم الديمقراطية موقع الصدارة، وذلك منذ أن عرّف جوزيف شومبيتر الديمقراطية على "انها مجموعة من الاجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من طريقها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية"، وعلى الرغم من هذا الاهتمام نحتاج اليوم إلى تعريف يجمع عليه المهتمين بالشؤون الانتخابية يشمل على مجموعة من المعايير العلمية التي

تحدد معالم الانتخابات الحرة والنزيهة، فضلاً عن وجود منهجية واحدة يمكن من طريقها وضع مؤشرات شاملة واجراءات ناجعة للانتخابات الديمقراطية (vi).

روبرت دال يرى أن الانتخابات الحرة والنزيهة هي "ذروة الممارسة الديمقراطية وليس بدايتها" فهي ضمن الشروط السبعة للشكل الديمقراطي من وجهة نظره، غير أنه لم يقدم تعريفاً تفصيلاً للانتخابات الحرة والنزيهة، مؤكداً على ضرورة أن يسبق إجراء تلك الانتخابات مجموعة من الحريات والحقوق الديمقراطية، واعتبر أن الترتيب المنطقي للأمور يأتي على النحو التالي: حرية الحصول على المعلومات من مصادر متعددة - حرية التعبير - حرية التنظيم وتشكيل مؤسسات مستقلة - إجراء انتخابات حرة ونزيهة، فالانتخابات لا تسبق الديمقراطية ولا تنتجها ولا الحريات والحقوق (vii).

كما أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (٢١) على ان "إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكم، ويتوجب أن تتجلى هذه الإرادة من طريق انتخابات نزيهة ودورية". إذ ان احترام إرادة الشعب واحترام القرارات التي تصدر من طريق صناديق الاقتراع هي أهم ركائز حقوق الإنسان وبالتالي تعطي بعداً من أبعاد بناء السلام.

ودعت الأمم المتحدة إلى اتخاذ اجراءات رامية لتعزيز المشاركة الديمقراطية ومنها (viii):

١. تعزيز كامل النطاق الإجراءات الرامية إلى اشاعة المبادئ والممارسات الديمقراطية.

٢. بناء مؤسسات وعمليات وطنية وتعزيزها بهدف اشاعة الديمقراطية وادامتها، بوساطة التدريب وبناء قدرات المسؤولين في القطاع العام.

٣. تعزيز المشاركة الديمقراطية من طريق توافر المساعدة الانتخابية عندما تطلبها منها الدول المعينة، وبناء على المبادئ التوجيهية ذات الصلة بالأمم المتحدة.

ويأتي هذا من اجل تعزيز النظام الديمقراطي وافساح المجال لجميع الفئات المشمولة سواء أكان بالترشيح أم بالتصويت، للمشاركة الواسعة في تقرير مصير الشعب من طريق اجراء الانتخابات، إذ تعد من أهم الوسائل لبناء السلام وابداء الرأي الإيجابي دون تمييز في مجتمع يتميز بالتنوع الاجتماعي والتعددية الثقافية.

المصادر:-

- (i) جول بول ليديرتش، تحويل الصراع: ربط محكم وواضح للمبادئ الارشادية، ترجمة/ وجدي وهبة (القاهرة: دار الثقافة، ٢٠١١) ص ١١.
- (ii) من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلام (الكويت: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، ١٩٩٦) ص ١٣٤.
- (iii) الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الجزائرية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٢) ص ٢١٢.
- (iv) مجموعة مؤلفين، أشكال الإدارة الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (رام الله: ٢٠٠٦) ص ١٥.
- (v) تعزيز الحوكمة وبناء السلام، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على الموقع الرسمي في شبكة المعلومات الدولية: <https://www.arabstates.undp.org>
- (vi) عبدالفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية (الاسكندرية: ٢٠٠٧) ص ٢.
- (vii) Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition*. (New Haven: Yale University Press, 1971). نقلاً عن/ عبدالفتاح ماضي، مصدر سابق.
- (viii) المادة (١٤) من تقرير الأمم المتحدة من إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام.

وظائف الإعلام ودورها في نبذ خطاب الكراهية والتطرف العنيف

يعرف خطاب الكراهية بأنه أي نوع من الخطاب المتضمن هجوم أو تحقير أو انتقاص من الأشخاص لأسباب سواء أكانت دينية أم عرقية أم الهوية أم الطبقة الاجتماعية أم لاختلافات الآراء، مما سبب انتشار الكراهية ودعوة للتمييز بين مكونات المجتمع، وهذا ما يدعو إلى انتقاص حقوق فئة معينة.

وقد تكون تلك الخطابات على مستوى محدود مثل قرية أو مدينة أو مدرسة أو مؤسسة، وكذلك ممكن ان تكون على مستوى أوسع لتشمل شعوب أو أعراق أو عقائد دينية كاملة. ويعد خطاب الكراهية أداة لتحريض المشاعر وتحفيزها بالاتجاه المطلوب وهذا ما يؤدي إلى سلوك ثقافة العنصرية والكراهية ويكمن ذلك في حال وجدت أفراد وبيئة تزيد من انتشارها وتسهم في ذلك.

وقد لاقى نبذ خطاب الكراهية اهتماماً واسعاً لما يترتب عليه من آثار خطيرة وجاء في مواد عدة منها:-

١. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.. إذ يحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف.

٢. الاتفاقية الدولية للقضاء على أشكال التمييز العنصري كافة.. إذ تعد كل نشر للأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية وكل تحريض على التمييز العنصري جريمة يعاقب عليها القانون.

٣. الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.. إن أية دعاية للحرب وأية دعوة إلى الكراهية القومية أو الدينية، اللذين يشكلان تحريضاً على العنف المخالف للقانون، أو أي عمل غير قانوني مهما كان سببه بما في ذلك سبب العرق أو اللون أو الدين أو اللغة أو الأصل القومي، تعد جرائم يعاقب عليها القانون.

٤. مدونة سلوك الاتحاد الأوروبي (مكافحة خطابات الكراهية على الإنترنت).. كل سلوك يحرض علناً على العنف أو الكراهية الموجهة ضد الأشخاص أو أحد الأفراد استناداً إلى العرق أو اللون أو الدين، أو النسب أو الأصل القومي، أو الإثني يعد غير قانوني، ولكن يتعارض ذلك مع حرية التعبير والرأي العام.

أما مصطلح التطرف العنيف فيشير إلى أفكار وأفعال مستعملي العنف أو المؤيدين له، الذين يملكون دوافع لتعزيز الأهداف الإيديولوجية أو الدينية أو السياسية الأكثر تطرفاً، إذ إن لهم وجهات نظر ترتبط بالعديد من القضايا منها السياسية والدينية والعلاقات بين الجنسين، ولا يخلو أي مجتمع من جماعات دينية

أو اختلاف وجهات النظر السياسية، ويتم استعمال هذا المصطلح لتعريف العملية التي يقوم بوساطتها شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين يستعملون العنف وسيلة شرعية ومرغوبة للقيام بأعمالهم.

وفي المصطلحات العسكرية يتم استعمال عبارة (المنظمات المتطرفة العنيفة) التي عرفت بأنها جماعات أو مجموعة من الأفراد الذين يدعمون أو يمارسون العنف المقترن بأيديولوجية، وذلك لتحقيق أهداف سياسية أكبر وتتضمن هذه المجموعات كل من المنظمات الإرهابية ذات الدوافع الأيديولوجية والمتطرفين العنيفين المحليين.

ومن أبرز أسباب التطرف العنيف هي:-

١. الاقصاء الاجتماعي والشعور بالظلم والإحساس بالذل سواء أكان موروثاً أم نتاج خبرة الفرد الشخصية.
٢. الغلو والافراط في التدين.
٣. الايمان بالفكرة الثورية الفاضلة.
٤. القضايا العائلية.
٥. الكبت الجنسي.
٦. الأوضاع الداخلية في مناطق الصراع.

دور الإعلام في نبذ خطاب الكراهية والتطرف العنيف

أن انتشار وسائل الاتصال بشكل واسع أصبح طريقة لممارسة كل أشكال التمييز وإنتاج خطاب الكراهية، الذي عادة ما يستثمره الفاعل السياسي بالدرجة الأولى، سواء أكان ذلك متعلق بصحافة المواطن أم التدوين القصير من داخل مواقع التواصل الاجتماعي، إذ يؤدي ذلك دوراً أساسياً في انتشار خطاب الكراهية بمختلف أنماط العنف المادي والرمزي أو الخطابى اللفظي. لذلك يجب ترسيخ ثقافة الحوار والقبول بالرأي المخالف الأمر الذي سيصبح معه التسامح كمبدأ مجتمعي، يساعد على تطوير المفاهيم والأفكار بتقبل الآخرين ونبذ العنف المؤدي إلى الكراهية.

ويجب ان تكون الوسائل الإعلامية توعوية وتشجع على قبول الرأي والرأي الآخر واحترم الأخلاقيات، وعلى الإعلام أن ينتبه إلى شكل الخطاب المستعمل الذي يحتوي على الأفكار العدوانية التي تحرض على العنف والكراهية. وان يلتزم بالقواعد المهنية التي تضمن احترام الكرامة الإنسانية وغلق الباب أمام أي خطاب تحريضي، إذ مع التأكيد على أن يكون الصحفي محترماً لمهنته وان يبتعد عن الافتراءات والاتهامات وتزييف الوثائق والكذب وتحريف الوقائع، لكونها أخطاء مهنية خطيرة، كما أن الميثاق يفرض على الصحفي أن لا يقبل إلا المهام التي

تتفق مع الكرامة المهنية وتتناغم معها، كما يفرض عليه تبني حرية نشر الأخبار بأمانة.

الخطاب الإعلامي

ويعد مفهوم الخطاب الإعلامي عملية نقل الممارسات الاجتماعية (القول والفعل) إلى الجمهور بوساطة وسائل الإعلام سواء أكانت سمعية أم مرئية، ولا شك ان الخطاب الإعلامي له تحيزات لذلك يتم التقييم بالاعتماد على نظام العمل ورد فعل الجمهور والنظام السياسي.

أشكاله

١. النص المكتوب: من أنجح أنواع الخطابات وأفضلها، إذ يتناول المتحدث بالخطاب المكتوب الهدف ويعالج فيه القضايا والمشكلات بطريقة منطقية وبشكل مرتب ومنظم ويتم اختيار الكلمات الدقيقة والواضحة.
٢. الارتجال بمفكرة: أي عدم استعمال نص مكتوب بشكل كامل، إذ يكفي المتحدث بوضع مفكرة أمامه تحتوي على عدة نقاط أو محاور يريد الحديث عنها.

٣. الارتجال: وهو أن يرتجل المتحدث في الخطاب دون الاستعانة بأي نص مكتوب أو فكرة، ويجب أن يكون المرتجل متحدثاً جيداً، وملماً بكل جوانب الموضوع ولديه القدرة على ترتيب الأفكار وتنظيمها.

عناصره

١. الأهمية: وهي تناول القضايا التي تهم الجماهير وتمس احتياجاتهم ورغباتهم ومتطلباتهم.
٢. المعلومات الجديدة: من الضروري البحث عن معلومات جديدة، أو تصحيح لمعلومات قديمة لدى الجمهور، ويجب أن تدعم بالأدلة لإقناع الجمهور بها.
٣. تناول القضايا الساخنة والمثارة في الساحة: يكون الخطاب الإعلامي أكثر جاذبية وقبولاً إذا تم التركيز على موضوعات واضحة في الساحة.
٤. تفسير الموضوعات وشرحها وتوضيحها: هناك العديد من الموضوعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحتاج إلى شرح وتفسير المحتوى والمضمون لتسهيل عملية فهمها، وذلك لتكوين آراء ووجهات نظر من حولها.

رؤى ومعالجات يعتمد عليها الإعلام للقضاء على الكراهية والتطرف

١. وضع آليات واستراتيجيات عملية لمواجهة هذه الظاهرة التي تتطلب إعداد

برامج تدريبية نوعية لرفع مستوى وعي العاملين في وسائل الإعلام

للتعامل مع القضايا والمشكلات المهمة التي تواجه المجتمع، فضلاً عن

بث برامج تبث باللغات المختلفة للتعريف بالإسلام وتحسين صورته الذهنية

في العالم الخارجي، وتوضيح مفهومي الكراهية والتطرف العنيف.

٢. ضرورة اعتماد الموضوعية في تناول وسائل الإعلام للقضايا والمشكلات

المختلفة، وكذلك إعداد الإعلاميين وتأهيلهم للتعامل مع ظاهرة التطرف

بمهنية عالية.

٣. توجيه أدوات الوعي والثقافة السياسية ووسائلها المختلفة التي تزخر بها

وسائل الإعلام، لتكون فعالة في تنمية الشباب والتصدي لظاهرة التطرف التي

تعصف بالمجتمعات، فضلاً عن إجراء بحوث ودراسات بناء السلام وإدارة

الصراع من أجل تعزيز التبادل البرامجي الإعلامي بين القنوات الفضائية

لمكافحة ظاهرة التطرف والقضاء عليها.

المصادر:-

- خطابات الكراهية وقود الغضب: نظرة على مفاهيم أساسية في الإطار الدولي، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، ٢٠١٦.
- التطرف العنيف والتنمية، مركز التكامل المتوسطي.

التسويق الإعلامي لمفهوم بناء السلام

ان من الأمور والأشياء المتفق عليها بين عقلاء الناس.. كون التسويق الإعلامي من أقوى وسائل التأثير الجماهيري وتسويق الأفكار يعد من أدواته الفاعلة، من أجل صناعة السلام وحفظ واستدامة العلاقة الاجتماعية الطبيعية بين الناس.

ان الإعلام والتسويق علمين مترابطين بقوة تتشابه تفاصيلهم من حيث الاطار العام، فكل منهما ينشر فكرة ويروج لها وخاصة ان كان الإعلام موجهاً، فبطبيعة الحال التسويق هو علم موجة يخدم فكرة من يعمل عليه وهكذا هو الإعلام، ومفهوم بناء السلام هو نشاط يهدف إلى حل مشكلة الظلم أو عدم الإنصاف بطرائق لا عنفية، وتبديل الظروف الثقافية والهيكلية التي تولد صراعاً مميتاً أو مدمراً يتمحور حول تطوير العلاقات الشخصية والجماعية والسياسية البناءة، من طريق الحدود سواء أكانت العرقية أم الدينية أم الطبقية أم القومية أم العنصرية.

يعتمد دور (المؤسسة الإعلامية) على توعية الشعوب والمجتمعات بنشر التعايش السلمي فيما بينهم، بوساطة عملية بناء السلام وكيفية مد جسور الثقة المتبادلة لإقامة السلام والتعايش، وهذا يأتي من طريق تبني الإعلام بوصفه مؤسسة تعمل على إدراك القضايا المجتمعية المؤثرة وتبنيها وتعزيز الوعي

الإعلامي والحقوقى لدى الجمهور، وكذلك تزويده بالمعلومات التي تعتمد على دقة وصحة الوقائع انطلاقاً من مبدأ تعزيز حقوق الإنسان.

المرتكز الإعلامي وبناء السلام الأهلي

مما لا شك فيه أن الإعلام والتسويق الإعلامي في الوقت الحالي قد أحدث دوراً مؤثراً في توجهات الأفراد واتجاهاتهم وصياغة أغلب مواقفهم وسلوكهم الفردي والجمعي، فضلاً عن الدور الأساس لوسائل الإعلام المتنوعة في ربط التفاعل بين المحيط العام أو النسق العام وبين المحتوى الاجتماعي والسياسي للمجتمعات، من طريق تقاناته الحديثة واصبح الإعلام لغة العصر، نتيجة تطور أدواته ووسائله ومواكبتها لكل جديد في مجالات الاتصال، إذ يمكن الارتكاز عليها في تناول القضايا والاشكاليات المعاصرة وتعزيز القيم وإشاعة ثقافة بناء السلام الأهلي وتحويل الصراع.

وعليه أصبحت العلاقة بين بناء السلام والتسويق الإعلامي، تتبع من اهتمام الباحثين والدارسين في الشؤون الاجتماعية والسياسية والثقافية، إذ تعالت الدعوات ولاسيما في زمن الأزمات والخلافات على الصعيد المجتمعي والوطني، التي تتطلب نبذ العنف والإكراه والقبول بالتنوع والتعامل السلمي والحضاري مع الآخرين، ولقد أدركت الدول والشعوب ان مفتاح النجاح يكمن في بناء السلام

المجتمعي والدولي، من أجل كسب ثقة الأفراد وبناء المؤسسات القادرة على إنجاز تلك العملية لذلك ثمة اهتمام متزايد أخذ يتصاعد عبر تسويق قضايا بناء السلام وتسوية النزاعات وتحويل الصراعات.

التسويق الإعلامي.. بين صورتين إيجابية وسلبية

ان التسويق الإعلامي اصبح وسيلة مهمة في تأهيل وبناء السلام من طريق الوسائل التربوية والتعليمية والخبرية، وذات مقدرة بإيجاد جو تنموي فعال بهدف استثمار الإعلام وحرية الرأي والتعبير عن الآراء، فأهداف التسويق الإعلامي في صورته الإيجابية، شملت على الآتي:-

١. الإسهام في تثقيف المواطنين وتوعيتهم.
٢. الكشف عن الفساد المالي والإداري.
٣. دور الرقيب والحارس فيما يتعلق بحرية التعبير عن الرأي.
٤. خلق المثل الاجتماعية وذلك بتقديم الأنموذج الإيجابي.
٥. نشر الحرية والمساواة واحترام القوانين.
٦. تبني انماط فكرية واجتماعية واقتصادية وسياسية تحظى بموافقة شعبية.

وفيما يتعلق بالصورة السلبية عن الإعلام والتسويق الإعلامي، قد ينحرف عن الهدف الأسمى الذي أسس من أجله وهو تلبية حاجات المتلقي ورغباته والعمل على خدمته سواء أكان سياسياً أم اقتصادياً أم اجتماعياً، وتحول الإعلام إلى حالة من التهريج السياسي والاجتماعي المتزايد باعتباره حرفة لكسب المال، وان العمل الخيري والإعلامي بات مهدداً في ظل التوجهات الجديدة في عالم صناعة الإعلام والاتصال واستثمارها، وايضاً على مستوى اخلاقيات المهنة الإعلامية وتخطي حدود هذه المهنة، وهذا ما دفع أحياناً قسم من وسائل الإعلام إلى نقل الأحداث من دون أن تتأكد من مصدرها بشكل دقيق لتحقيق سبق الصحفي من غير مراعاة لجانب مسؤوليتها الاجتماعية.

ويستخلص من كل ما تقدم ان أهمية دور وسائل الإعلام في تسويق الأفكار المتنوعة الهادفة إلى تعزيز بناء السلام المجتمعي، لا يتم إلا من بوساطة احترام أفراد المجتمع للإعلام ورسالته، من طريق نقل المعرفة والأفكار الإيجابية والتسويق بمهنية والاهتمام بشؤون الناس بصدق وشجاعة والإسهام في الحفاظ على حرية الفكر والنظام العام، من أجل إضفاء صورة مشرقة عن سياسة المؤسسات الإعلامية في صناعة المعلومة الموضوعية التي تحافظ على السلام الدائم في المجتمعات ومنع حدوث النزاعات والصراعات.

المصادر :-

- عمر جمعة عمران، بناء السلام في مجتمعات النزاع: دراسة في التجاوب المحلي وإعادة التأهيل المجتمعي.
- العلاقة بين الإعلام والتسويق.. تخصصات بيت كوم.
- بناء السلام ويكيبيديا.
- د. احمد القيسي، دور الإعلام في نشر ثقافة السلام.

صحافة السلام وتأثيرها في قضايا حقوق الإنسان

قد يتوارد كلا المصطلحين الصحافة والإعلام في محفل واحد ودلالة بعينها، إلا أنّ ثمة فرق كامن بينهما، إذ يشير أحدهما إلى العموم في حين يظهر الآخر دالاً على الخصوص، فالإعلام مفهوم يطلق على أوجه النشاط التخاطبي كافة، التي تستهدف دقائق الحقائق والأخبار الصحيحة وعملية نقلها عبر الوسائل الخيرية المتاحة التي تحفظ سلامة الحقائق وضمان نقلها بموضوعية إلى الجمهور.

وتعد صحافة السلام أحد أنواع الصحافة المختصة في تغطية النزاعات والحروب بشكل محايد وموضوعي من أجل نشر ثقافة التعايش بين الشعوب، إذ يحاول صحافيوا بناء السلام وتحويل الصراع التخفيف من حدة الأزمات والمواقف بوساطة نقل الأوجه الإيجابية للأحداث مهما كانت وتعنى بتفسير أسباب النزاع بتغطية إيجابية وبناءة قدر الإمكان.

وتطورت صحافة السلام من طريق الأبحاث التي تشير إلى أن الأخبار حول الصراع غالباً ما يكون لها تحيز قيمي تجاه العنف، وتشمل صحافة السلام على أساليب عملية ومهنية لتصحيح هذا التحيز بوساطة الإنتاج الصحفي في كل من وسائل الإعلام الرئيسية والبدئية، والعمل مع الصحفيين والإعلاميين والجمهور والمؤسسات التي تعنى بحقوق الإنسان بنمط متسق ودقيق.

وتعد حرية الصحافة والتعبير عن الرأي في حد ذاتها حق من حقوق الإنسان، كما يفترض أن تقوم بدور ريادي في مجال حقوق الإنسان، خاصة في الوقت الذي تزايد فيه الاهتمام العالمي بمحتوى هذه الحقوق التي يتقدمها حق الأفراد في حرية التعبير، التي تعد الأساس لما لها من دور في التأكيد على ذاتية الأشخاص وحفظ كرامتهم واحترام خياراتهم، فالصحافة لا تستطيع أن تقوم بأية مسؤولية دون أن تتمتع بأهم حقوق الإنسان وهي الحق في حرية التعبير.

أما مكانة وسائل الإعلام المركزية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، وفي الحالة المثالية تؤدي هذه الوسائل دور الرقيب وتعمل كالعيون والآذان للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان وإنجازاتها، على الرغم من الحرية النسبية لعمل وسائل الإعلام ويقتظتها، فهي الأداة التي تمنع أو تحول دون حصول انتهاكات لحقوق الإنسان كجزء من الحياة اليومية.

فعندما يتم الإبلاغ أو تقديم معلومات موثوقة عن انتهاكات حصلت لحقوق الإنسان، فإن المدونة الأخلاقية لوسائل الإعلام مهمة، ويجب أن لا تبرر الغاية والوسيلة وأن تهدف صحافة السلام إلى تقديم معلومات موضوعية ودقيقة وصادقة ومتوازنة للجمهور، وتجنب إساءة استعمال مصطلحات حقوق الإنسان.

الاتصال من أجل بناء السلام وتعزيز ثقافة الديمقراطية

أسهم تطور الاتصال ووسائله بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي المعاصر في ممارسة دوراً جوهرياً في إثارة اهتمام الجمهور بالقضايا والمشكلات المطروحة، إذ تعد هذه الوسائل بسبب انتشارها الواسع مصدراً يلجأ إليه الجمهور للتعرف على القضايا السياسية والثقافية والاجتماعية كافة، لقدرتها على مخاطبة القسم الأعظم من التكوين المجتمعي، فضلاً عن وصف الصحافة بمرآة المجتمع وصوته المعبر، من طريق وظائفها في تثقيفه وتصحيح مفاهيمه وتعزيز مفهوم السلام الأهلي، بوساطة تقارب الحريات ودمجها وتوحيدها وصياغة الأهداف المساهمة وإبرازها في إجبار السلطة الحاكمة في الدولة على احترام الشرعية والمطالبة بالحقوق المدنية للإنسان.

وتعتبر الصحافة مهنة قائمة على جمع الأخبار وتحليلها والتحقق من مدى مصداقيتها قبل تقديمها إلى الجمهور، وغالباً ما تكون هذه الأخبار متعلقة بالأحداث المستجدة على الساحة والقضايا الساخنة، سواء أكانت سياسية أم ثقافية أم محلية أم رياضية وغيرها الكثير من المجالات المختلفة، وتعمل على تقديم غذاء فكري ومعرفي يومي إلى الإنسان لتضعه فيما يدور حوله من تطورات الأحداث.

وترتبط الثقافة الديمقراطية ارتباطاً وثيقاً بوسائل الإعلام، لأن هذه الوسائل المحرك الأساس لترسيخ المفاهيم الديمقراطية وتنميتها، فهي تنظيماً منبثقاً من المجتمع ومجسداً لإرادته واحترام كامل لمعادلة حقوق الإنسان وواجباته، فبغير حرية الرأي والتعبير لا سبيل لنهوض إعلامي قوي ومؤثر، فضلاً عن تبني الإعلام نشر ثقافة حقوق الإنسان من أجل تحويلها من مجرد غايات نخبوية إلى مطالب وبرامج مجتمعية ينشدها الرأي العام ويعمل على تحقيقها.

اسهامات وسائل الإعلام في حقوق الإنسان على الصعيد الأممي

إذ ضمنت الأمم المتحدة حسب إعلانها بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب، الصادر في الثامن والعشرين من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨، عدة مواد أساسية ومهمة تسهم إلى ترسيخ مبادئ الإعلام والصحافة في الدفاع عن حقوق الإنسان:-

المادة (١):

إن دعم السلام والتفاهم الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب، يقتضي تداول المعلومات بحرية ونشرها

على نحو أوسع وأكثر توازناً. وعلى وسائل إعلام الجماهير أن تقدم إسهاماً أساسياً في هذا المقام، وعلى قدر ما يعكس الإعلام شتي جوانب الموضوع المعالج، يكون هذا الإسهام فعالاً.

المادة (٢):

١. إن ممارسة حرية الرأي وحرية التعبير وحرية الإعلام، المعترف بها كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وحياته الأساسية، هي عامل جوهري في دعم السلام والتفاهم الدولي.

٢. يجب ضمان حصول الجمهور على المعلومات من طريق تنوع وسائل الإعلام ومصادرها المهيأة له، مما يتيح لكل فرد التأكد من صحة الوقائع وتكوين رأيه بصورة موضوعية في الأحداث، ولهذا الغرض يجب أن يتمتع الصحفيون بحرية الإعلام وأن تتوافر لديهم أكبر التسهيلات الممكنة للحصول على المعلومات. وكذلك ينبغي أن تستجيب وسائل الإعلام لاهتمامات الشعوب والأفراد، مهينة بذلك مشاركة الجمهور في تشكيل الإعلام.

٣. وعملاً على دعم السلام والتفاهم الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية والفصل العنصري، والتحريض على الحرب، تسهم وسائل الإعلام، في كل بقعة من بقاع العالم وبحكم الدور المنوط بها، في تعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما من طريق إسماع صوت الشعوب المقهورة التي تناضل

ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والاحتلال الأجنبي وجميع أشكال التمييز العنصري والقهر، والتي يتعذر عليها جعل صوتها مسموعاً في بلاده.

٤. ولكي تتمكن وسائل الإعلام من تعزيز مبادئ هذا الإعلان في ممارسة أنشطتها، لا بد أن يتمتع الصحفيون وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام الذين يمارسون أنشطتهم في بلادهم أو في خارجها، بحماية تكفل لهم أفضل الظروف لممارسة مهنتهم.

المادة (٣):

١. على وسائل الإعلام أن تقدم إسهاماً هاماً في دعم السلام والتفاهم الدولي وفي مكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض علي الحرب.
٢. وفي النضال ضد الحرب العدوانية والعنصرية والفصل العنصري والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، التي تعود ببعض أسبابها إلي التحيز والجهل، تسهم وسائل الإعلام من طريق نشر المعلومات عن مظالم جميع الشعوب وتطلعاتها وثقافتها ومتطلباتها - في إزالة الجهل وعدم فهم الشعوب لبعضها البعض، وفي توعية المواطنين في كل بلد باحتياجات البلاد الأخرى وتطلعاتها، وفي كفالة الاحترام لحقوق وكرامة جميع الأمم وجميع الشعوب وجميع الأفراد دون تفرقة بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الجنسية، وفي استرعاء الانتباه إلى الشرور الكبرى التي تكدر الإنسانية

كالبؤس وسوء التغذية والمرض. وهي إذ تفعل ذلك تشجع الدول على وضع السياسات الأكثر قدرة على التخفيف من حدة التوترات الدولية وعلى تسوية النزاعات الدولية تسوية سلمية وعادلة.

المادة (٤):

تسهم وسائل الإعلام بدور أساس في تربية الشباب بروح السلام والعدالة والحرية والاحترام المتبادل والتفاهم، بغية تعزيز حقوق الإنسان والمساواة في الحقوق بين جميع البشر وجميع الأمم والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. ولها أيضاً دور هام تؤديه في التعريف بوجهات نظر الجيل الناهض وتطلعاته.

المادة (٥):

من الضروري، لكي تحترم حرية الرأي والتعبير والإعلام ولكي يعكس الإعلام كل وجهات النظر، نشر وجهات نظر أولئك الذين قد يرون أن المعلومات التي نشرت أو أذيعت على الملأ بشأنهم قد ألحقت ضرراً جسيماً بالنشاط الذي يضطلعون به، في سبيل دعم السلام والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الإنسان أو في سبيل مكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب.

المادة (٦):

إن إيجاد توازن جديد وتبادل أفضل في مجال تداول المعلومات، وهو أمر مؤات لقيام سلام عادل ودائم ولتحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي للبلدان النامية، يقتضي تصحيح أوجه التفاوت في تدفق المعلومات إلى البلدان النامية ومنها وفيما بينها. ومن الضروري لتحقيق هذه الغاية أن تتوافر لوسائل الإعلام في هذه البلدان الظروف والإمكانيات، التي تهيئ لها أن تدعم وتتسع وتتعاون فيما بينها ومع وسائل الإعلام في البلدان المتقدمة.

المادة (٧):

إن وسائل الإعلام، إذ تنشر على نطاق أوسع جميع المعلومات الخاصة بالأهداف والمبادئ المقبولة عالمياً، التي تشكل أسس القرارات التي اعتمدها مختلف وكالات الأمم المتحدة، تسهم إسهاماً فعالاً في دعم السلام والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الإنسان وفي إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدلاً وإنصافاً.

المادة (٨):

ينبغي للمنظمات المهنية وللأشخاص الذين يشتركون في توفير التدريب المهني للصحافيين وغيرهم من العاملين في مجال وسائل إعلام الجماهير، الذين يساعدونهم على الاضطلاع بمهامهم بروح المسؤولية، إيلاء أهمية خاصة

للمبادئ الواردة في هذا الإعلان لدى وضعهم قواعد السلوك المهني الخاصة بهم
وضمن تطبيقها.

المادة (٩):

يقع على عاتق المجتمع الدولي، وفقاً لروح هذا الإعلان، الإسهام في تهيئة
الظروف التي تكفل تداول المعلومات تداولاً حراً ونشرها علي نطاق أوسع وبصورة
أكثر توازناً، وتهيئة الظروف التي تكفل حماية الصحفيين وغيرهم من العاملين في
الإعلام أثناء تأدية مهامهم. و"اليونسكو UNESCO" مؤهلة تماماً لتقديم إسهام
ثمين في هذا الميدان.

المادة (١٠):

١. مع مراعاة الأحكام الدستورية الرامية إلى ضمان حرية الإعلام، والوثائق
والاتفاقات الدولية الواجبة التطبيق، يتحتم أن توجد وأن توطد في العالم أجمع
الظروف التي تتيح للهيئات والأشخاص، ممن يتوفرون بحكم مهنتهم على
نشر المعلومات، وتحقيق أهداف هذا الإعلان.
٢. وينبغي أن يشجع التداول الحر للمعلومات ونشرها علي نطاق أوسع وأكثر
توازناً.

٣. من الضروري لهذه الغاية أن تيسر الدول لوسائل الإعلام في البلدان النامية الظروف والإمكانيات اللازمة، لدعمها وانتشارها وأن تشجع التعاون بينها وبين وسائل إعلام البلاد المتقدمة.

٤. ومن الضروري أيضاً تشجيع المبادلات الثنائية والمتعددة الأطراف للمعلومات وتميئها بين جميع الدول، ولاسيما بين الدول ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وذلك على أساس المساواة في الحقوق والمنفعة المتبادلة، واحترام تنوع الثقافات التي تكون تراث الإنسانية المشترك.

المادة (١١):

لكي يستكمل هذا الإعلان فعاليته، يجب في إطار احترام الأحكام التشريعية والإدارية والالتزامات الأخرى للدول الأعضاء، أن يكفل قيام ظروف مؤاتية لأنشطة وسائل الإعلام، وفقاً للأحكام الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمبادئ المناظرة التي نص عليها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٦.

رؤية لدور الصحافة في بناء السلام وتحويل الصراع

ان دور صحافة السلام في مجال تعزيز بناء السلام الأهلي، من طريق الاهتمام بالقضايا المجتمعية التي ينبغي التركيز عليها، ولا بد من وضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج في مجال الإعلام لتحقيق أهداف الدولة في خدمة المجتمع، من حيث أمن المواطن وحقوقه المشروعة والوطنية ووحدة الدولة وسلامة أراضيها، بوساطة التركيز والاعتماد على المنهج العلمي المبني على أسس التخطيط الاستراتيجي، على وفق الآتي:-

١. الدعوة لنشر ثقافة السلام والوحدة الوطنية.
٢. استقطاب الجماهير لتتوحد حول هدف تنمية الشعور للانتماء للوطن.
٣. إعلاء القيم الفاضلة والسامية.
٤. محاربة الأدوار الاجتماعية التي تعوق عملية بناء السلام والتعايش المجتمعي.
٥. تسليط الضوء على حقوق الإنسان وتعزيز هذه الثقافة ودون المساس بها.
٦. تطوير صحافة السلام وتقويتها للتعبير عن قيم المجتمع ومعتقداته وبكل شراكة وتعزيز قيم الوحدة الوطنية فيه.

واخيراً يجب الاعتماد على تفعيل الخطط والاستراتيجيات التي تقدم من الحكومات أو المنظمات الوطنية والدولية، لدعم عملية السلام وحقوق الإنسان

ونبذ العنف وتعزيز التعايش، إذ يسمى بـ(إعلام السلام) لدوره في تشجيع تلك المبادرات ودعمها، وتسليط الضوء على الجوانب الإيجابية وتسليط الحوار حولها والتركيز عليها لتكون جزء من ثقافة بناء السلام.

المصادر:-

- تمارا جمال الدين - جريدة الشرق الاوسط - لبنان.
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة.
- سطور (المركز العربي للدراسات والبحوث).
- مبادئ القانون الدولي الإنساني.. الدكتور مصلح حسن احمد عبدالعزيز.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- منظمة مراسلون بلا حدود.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.
- Galtung, Johan, "On the role of the media in worldwide security and peace," In Tapio Varis (ed.), Peace and Communication, pp. 249–266, San Jose, Costa Rica: Universidad para La Paz.

القيم الاجتماعية لرسالة بناء السلام

تعد القيم الاجتماعية من أهم الركائز التي تبنى عليها المجتمعات، وتنهض بها الأمم، وتتعلق القيم بالأخلاق والمبادئ، وهي معايير عامة وضابطة للسلوك البشري الصحيح، والقيم الاجتماعية هي الخصائص أو الصفات المحببة والمرغوب فيها لدى أفراد المجتمع، التي تحدد ثقافته مثل التسامح والقوة، وللقيم الاجتماعية أمثلة وأنواع، وهناك أسباب تؤدي إلى غيابها عن واقع الحياة، كما أن هناك سبل لتعزيزها وبنائها.

كالصدق، إذ يظهر كقيمة في التعامل اليومي في المجتمع، ابتداء من الأسرة، وانتهاء بالمجتمع.

الإيثار، وهو قيمة متقدمة في السلوك، ويعبر عن تخلي الإنسان عما يحبه لصالح غيره.

الكرم والسخاء والحياء، وهو من الضوابط المهمة للسلوك البشري في المجتمع.

البذل والتضحية، وذلك بجعل اهتمامات الفرد الخاصة لصالح المجتمع ككل.

التعاون والتعاقد، من أهم مقومات وركائز التواصل البشري، ولا غنى عنه لفرد من الأفراد أو مجتمع من المجتمعات.

التكافل الاجتماعي، وفيه يكمل أبناء المجتمع بعضهم في شتى جوانب الحياة، مما يقلل من منابع الفقر والعوز ويقلصها في المجتمع.

أهمية القيم الاجتماعية

تعد القيم الاجتماعية والأخلاق من أقوى ما تبنى به المجتمعات، ومن أهم الروابط التي تربط بين أفراد المجتمع، ففيها تنتشر المحبة بين أفراد المجتمع، وتعم الأخوة بينهم، ويقوى التماسك المجتمعي والترابط بينهم بهذه القيم، فهي الضمانة لاستقرار المجتمعات وازدهارها، ونجد أن بداية انهيار الأمم تكون في انهيار القيم والأخلاق؛ فلا يمكن فصل القيم عن الأخلاق، فهي تشترك معاً في تحديد السلوك البشري وضبطه في وجهته العامة والخاصة.

وقد تنوعت مناهج وأساليب بناء السلام، لكنها تعمل جميعاً في نهاية المطاف لضمان أن الناس في مأمن من الأذى، بوساطة فرض قوة القانون والعدالة، وإدراجهم في القرارات السياسية التي تؤثر عليهم، والحصول على فرص اقتصادية أفضل، والتمتع بشكل أفضل وتوافر سبل العيش المناسبة.

وانطلاقاً من معنى السلام بصفة عامة -الذي يعرف إما بغياب المظاهر السلبية مثل العنف أو بحضور المظاهر الإيجابية مثل الهدوء والاستقرار والصحة والنماء- وبهذا يمكن أن نقرب من مفهوم السلام الاجتماعي، فكل مجتمع يتكون

من مجموعة من الأفراد مختلفون بالضرورة بعضهم عن بعض، سواء أكان في انتمائهم الديني أم المذهبي أم موقعهم الاجتماعي أم الوظيفي، ولكن يجمعهم ما يمكن أن نطلق عليه (العقد الاجتماعي) بوصفه التزام غير مكتوب بينهم، يتناول حقوق كل طرف وواجباته في المجتمع، والخروج على هذا العقد يمثل انتهاكاً لحقوق الطرف الآخر وإخلال بالتزاماته، مما يستوجب التدخل الحاسم لتصحيح الموقف.

فالسلم الاجتماعي يعني غياب كل مظاهر العنف والقهر والخوف في المجتمع، فالسلم لا يعني فقط منع نشوب الحرب وإيقافها، كما أنه ليس فقط ظاهرة سياسية، ولكنه يعبر عن عملية اجتماعية لها العديد من المستويات، التي تتضمن السلم على مستوى العائلة وعلى مستوى المجتمع، وثم على المستوى الإقليمي والدولي، كما يتناول أيضاً السلم الداخلي، أي السلم مع النفس.

وقد قامت الأمم المتحدة بتعريف ثقافة السلم بأنها مجموعة القيم والمواقف والتقاليد وأنماط السلوك وأساليب الحياة، التي تستند إلى ما يلي:-

١. احترام الحياة وإنهاء العنف وترويج ممارسة اللاعنف من طريق التعليم والحوار والتعاون.

٢. الاحترام الكامل لمبادئ السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للدول وعدم التدخل في المسائل التي تعد أساساً ضمن التخصص المحلي لأي دولة، على وفق مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي.
٣. الاحترام الكامل لحقوق الإنسان كافة والحريات الأساسية وتعزيزها.
٤. الالتزام بتسوية الصراعات بالوسائل السلمية.
٥. بذل الجهود للوفاء بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة.
٦. احترام الحق في التنمية وتعزيزه.
٧. احترام المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والفرص وتعزيز تطبيقها في المجتمع.
٨. الاعتراف بحق كل فرد في حرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات.
٩. التمسك بمبادئ الحرية والعدل والديمقراطية والتسامح والتضامن والتعاون، والتعددية والتنوع الثقافي والحوار والتفاهم على مستويات المجتمع كافة وفيما بين الأمم، التي تدعمها بيئة وطنية ودولية تمكينية تفضي إلى بناء السلام وتحويل الصراع.

توثيق الانتهاكات على وفق القانون الدولي الإنساني

يعد القانون الدولي الإنساني الجزء المهم من القانون الدولي العام الذي يستلهم الشعور الإنساني ويهدف إلى حماية الإنسان في أوقات الحروب والنزاعات المسلحة، وقد تبنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعريفاً وصفت فيه أن هذا القانون يتكون من مجموعة القواعد الدولية المستمدة من الاتفاقيات والأعراف التي تهدف بشكل خاص، إلى تسوية المشكلات الإنسانية الناجمة بصورة مباشرة عن النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية، التي تقيد لأسباب إنسانية حق أطراف النزاع في استعمال طرائق الحرب وأساليبها، أو تحمي الأشخاص والأماكن المعرضين أو الذين يمكن أن يتعرضوا لأخطار النزاع.

وشمل القانون الدولي الإنساني على مجموعة الاتفاقيات الدولية المبرمة في لاهاي والمتعلقة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية لعام ١٩٠٧، فضلاً عن قواعد اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة، مثل جرحى ومرضى وغرقى القوات المتحاربة، أو الأسرى أو السكان المدنيين المتواجدين في نطاق العمليات الحربية أو فرق الإغاثة، وأفراد الطواقم الطبية الذين يقومون بمهمة البحث عن الجرحى والمرضى لإسعافهم، أو تقديم الرعاية والعناية الطبية للمرضى والسكان المدنيين.

ومن أهم مبادئ القانون الدولي الإنساني:-

١. احترام الحق في الحياة.
٢. حماية كرامة الإنسان وضمان سلامته اثناء المنازعات المسلحة.
٣. التمييز بين المدنيين والمحاربين.
٤. التقليل من ويلات الإنسان ومعاناته في النزاعات المسلحة.
٥. التمييز بين الأعيان المدنية والممتلكات المحمية، والأعيان العسكرية.
٦. احترام مبدأ المساواة في الحقوق، وحظر التمييز بين البشر اثناء المنازعات المسلحة.
٧. احترام البيئة الطبيعية والمحافظة عليها.
٨. حظر التعذيب والعقوبات الجماعية.
٩. ضمان حق الخصم بالمحاكمة العادلة.
١٠. تحديد وتعريف جرائم الحرب الناشئة عن ممارسات الاحتلال.

العقوبات الجماعية

حظرت المادة (٣٣) من الاتفاقية الرابعة العقوبات الجماعية، وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب، كما حظرت تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم.

كما حظرت المادة (٥٣) من الاتفاقية أعمال التدمير إذ جاء في هذا السياق يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو بالسلطات العامة.

ممارسة الانتهاكات

عمليات الإخلاء القسري وهدم المنازل:-

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المقدم إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دورته الثانية عشرة في جنيف بتاريخ ١٩ / ٨ / ٢٠٠٩، وبحسب التقرير فالقدس الشرقية تواجه موجة من أوامر الهدم الجديدة، فمنذ عام ١٩٦٧، امتنعت إسرائيل عن تمكين الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية من التخطيط العمراني الكافي لمجاراة النمو السكاني الطبيعي، وبينما يواجه الفلسطينيون عقبات كبيرة للبناء بشكل قانوني على ما نسبته ١٣% من مساحة القدس الشرقية المخصصة لأعمال البناء الفلسطينية، فتكاثرت المستوطنات الإسرائيلية على مساحة تبلغ نسبتها ٣٥% من الأراضي التي صودرت من الفلسطينيين على نحو يشكل مخالفة للقانون الدولي.

التطهير العرقي:-

أن التطهير العرقي في طبيعته مرتبط بمجموعة من الجرائم المركبة، كجريمة التمييز العنصري، وجريمة الفصل العنصري (الأبارتايد)، وجرائم الحرب بما في ذلك هدم المنازل، واستيلاء على الأرض، والاعتداء على الأماكن المقدسة، وتهجير الأهالي، أو إقصاءهم وحرمانهم من العودة إلى وطنهم وبلدهم وممتلكاتهم بهدف تفرغها من عرق معين، وجرائم الإبادة الجماعية.

عادة ما يرتبط التطهير العرقي كأبشع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بهدف التخلص من مجموعة معينة أو شعب معين، لأنه يتحقق عبر جرائم مباشرة وغير مباشرة للتخلص من الفئة المستهدفة، وتشمل على هدم المنازل والأحياء والمؤسسات، والإرهاب والترويع، والتضييق على سبل الحياة والمعيشة، والاعتداء على أماكن العبادة والمقدسات، وسن القوانين المجحفة بحق المواطنين لتيئيسهم وإجبارهم على ترك مدينتهم والهجرة منها، كما يحدث في مدينة القدس.

المصادر:-

- محمد المجذوب، القانون الدولي العام، ص ٧٢٦.
- تنظم قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالمبادئ المذكورة
مجموعة الاتفاقيات التالية:-
 ١. اتفاقية لاهاي المتعلقة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية لعام ١٩٠٧.
 ٢. اتفاقيات جنيف الأربعة المبرمة في ١٢ آب/ أغسطس عام ١٩٤٩ وهي:-
 - أ. اتفاقية جنيف الأولى المعنية بحماية جرحى ومرضى القوات المسلحة في الميدان.
 - ب. اتفاقية جنيف الثانية المعنية بحماية جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار.
 - ج. اتفاقية جنيف الثالثة المعنية بأسرى الحرب.
 - د. اتفاقية جنيف الرابعة المعنية بحماية السكان المدنيين وقت الحرب.
 - هـ. بروتوكول جنيف الأول المكمل لاتفاقيات جنيف الأربعة والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة المبرم عام ١٩٧٧.
 - و. القانون الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية.

التربية الإعلامية الرقمية: ضرورة مجتمعية

هدفت التربية الإعلامية الرقمية كمفهوم إلى إعداد الإعلاميين لأداء العملية التربوية، أو المساهمة فيها بكل أبعادها، سواء أكانت قيم وثوابت مكتوبة أم متعارف عليها، ولا بد في هذا المجال من تكامل الأدوار العلمية بين الإعلاميين والتربويين لتحقيق هذه الغاية، ولا سيما أننا في زمن كثرت فيه المشكلات الناتجة عن الانحراف الذي تعددت مبرراته ومسبباته، فالإعلام الرقمي المتوازن والهادف والمسؤول لابد من دوره في إحداث التربية المنشودة، تعزيزاً وترسيخاً، وتغييراً وتعديلاً، فضلاً عن الاعتماد على أسس التربية الإعلامية الرقمية لتحقيق سمة التواصل الإيجابي بين مقومات الاتصال المعروفة^(١).

ووصفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة/ يونسكو UNESCO التربية الإعلامية بأنها الكفايات الأساسية التي تتيح لأفراد المجتمع التعامل مع وسائل الإعلام على نحو فعال، وتطوير الفكر النقدي ومهارات التعلم مدى الحياة، في سبيل تنشئة اجتماعية تجعل منهم مواطنين نافعين.

وبعد عرض خلاصة الجلسات النقاشية واستنتاجاتها أشارت توصيات الملتقى

النهائية إلى الآتي:-

١. استحداث مفردة مادة (التربية الإعلامية الرقمية) وتضمينها في المناهج الدراسية للمراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية.
٢. الاعتماد على متخرجي كليات وأقسام الإعلام في تدريس مادة (التربية الإعلامية الرقمية) وفقاً لتخصصهم في مجال صناعة المحتوى الإعلامي للطلبة.
٣. العمل على توفير البنى التحتية وتطويرها من (التقانات والأجهزة والبرامج الرقمية) التي تساعد الطلبة على مواكبة المستجدات الحديثة في مجال الاتصالات والمعلومات.
٤. بناء القدرات والمهارات الرقمية لأفراد المجتمع عن طريق الورش التدريبية التي تقيمها المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية العاملة على المستويين الدولي والمحلي في مجال الإعلام الرقمي.
٥. إقامة ورش تدريبية لمتخرجي كليات وأقسام الإعلام من المؤسسات الحكومية الإعلامية، مثل هيئة الإعلام والاتصالات، وشبكة الإعلام العراقي، ونقابة الصحفيين العراقيين، من أجل تطوير المهارات الكتابية والتعبيرية، وتمكينهم من صناعة محتوى إعلامي هادف ذو فائدة مجتمعية.

٦. الاستفادة من تجارب الدول التي قطعت شوطاً متقدماً في مجال تطبيق التربية الإعلامية الرقمية، مثل المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية ولبنان وهولندا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.
٧. استحداث أقسام (تكنولوجيا الإعلام) في المدارس الثانوية العامة اقتداء بتجربة إعداديات الصناعة المهنية وأقسام الفنون.
٨. العمل على إجراء بحوث ميدانية؛ لتحديد مستوى الأمية الرقمية في العراق، وتوفير معطيات وبيانات تساعد صانع القرار في مجال إعمام التجربة الرقمية في التربية الإعلامية.
٩. إجراء البحوث المشتركة بين المؤسسات التربوية والتعليمية في مجال التربية الإعلامية الرقمية، وإعادة تقويم المناهج الدراسية ومفرداتها في المدارس والجامعات في ضوء التحولات المنهجية الرقمية.
١٠. تأسيس أكاديمية عراقية للتربية الإعلامية الرقمية.
١١. إقامة مؤتمر دولي مختص بالتربية الإعلامية الرقمية.
١٢. شمول الجامعات العراقية كافة بتدريس مادة (التربية الإعلامية الرقمية) ، وعدم اقتصارها على كليات الإعلام؛ لاتساع تأثير التربية الإعلامية الرقمية في نواحي المجتمع كافة.
١٣. إصدار فولد تثقيفي بالظاهرة الرقمية وأهميتها، وتأثيراتها في أفراد المجتمع.

١٤. اعتماد سياسة المراجعة الدورية للمناهج التربوية والتعليمية، وتصحيح

مسارها تماشياً مع التطورات العلمية الحديثة.

المصادر:-

- (أ) جمعية العلاقات العامة العراقية، التقرير العلمي للملتقى العراقي للتربية الإعلامية الرقمية ط/١ (بغداد: دار الكوثر للطباعة، ٢٠٢٠) ص ١٦-١٧.
- أسست جمعية العلاقات العامة العراقية/ ابيرا، على وفق قانون الجمعيات العلمية رقم (٥٥) لسنة ١٩٨١ المعدل، بالأمر الوزاري (١٦٠٣) في ٢٢/٤/٢٠١٨، الصادر من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دائرة البحث والتطوير.
- تحت شعار(تعليمنا لن يتوقف)، ولأول مرة الملتقى الأكاديمي الالكتروني للتربية الإعلامية الرقمية ٢٠٢٠ الموسوم بـ(التربية الإعلامية الرقمية: ضرورة مجتمعية) في بغداد، ولمدة يومين (الإربعاء والخميس) ٩-١٠/أيلول/٢٠٢٠، (بث مباشر على المنصة الالكترونية facebook) ومنصة ستريم يارد، وبمشاركة (٣٨) مؤسسة علمية وإعلامية، و(٤٠) متحدثاً من جامعات العراق كافة من الأساتذة المختصين في مجال الإعلام الرقمي.

070/ 443/ P283/ Salih, Mohammed Waleed

Media and Peace Building, Mohammed W. Salih (Baghdad: Al Kawthar for printing, 2021)

Deposit number:- 1647/ May 2020.

60 pages

Descriptors: 1- Media and society/ 2- Peace Building.

Copyright

All rights reserved: No Part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without prior permission in writing of the publisher.

First edition

Baghdad/ Dar Al Kawthar for printing / Bab almuadhm

Tel: 07727274484

Contents

Title	page number
Media and the Reinforcement of Social Cohesion	8
Elections.. A Peace Building Mechanism	14
Media Function and its Role in Renouncing Hate Discourse and Violent Extremism	20
Media Marketing of Peace Building Concept	27
Peace Journalism and its Impact on Human Rights Affairs	32
Social Values of Peace Building Message	44
The Documentation of the Violations According to the International Humanitarian Laws	48
Digital Media literacy: A Social Necessity	53

Team work

Dhaie Mudher Ganee

Abdullah Ahmed Dera

Saba Muhammed Allawi

Saad Abdulhusain Ebraheem

Aws almodafar Ahmed Abdullrazzaq

Atheer Maan Ebraheem

Haider Saaib Talib



Media and Peace Building

Dr. Mohammed Waleed Salih

Peace Building and Conflict diversion Professional Diploma

Program Lectures

University of Baghdad / College of Arts

Department of Sociology

Graduate Studies 2020/ 2021

De. No.: (1647) in the House of Books and Documents, baghdad/ 2021